

Distr.: General
11 July 2024
Arabic
Original: English

مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد



فريق استعراض التنفيذ

الدورة الخامسة عشرة المستأنفة الأولى

فيينا، 28 آب/أغسطس - 6 أيلول/سبتمبر 2024

البند 4 من جدول الأعمال

حالة تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد

تنفيذ الفصل الثاني (التدابير الوقائية) من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد

ملحق إقليمي

تقرير مواضيعي من إعداد الأمانة

ملخص

هذا التقرير مكمل للتقرير المواضيعي عن تنفيذ الفصل الثاني (التدابير الوقائية) من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد (CAC/COSP/IRG/2024/11). وهو يتضمن ملخصاً لتحليل إقليمي لتنفيذ المواد من 5 إلى 13 من الاتفاقية من جانب الدول الأطراف المستعرضة في الدورة الثانية لآلية استعراض تنفيذ الاتفاقية، باستثناء المسائل الشاملة لعدة قطاعات التي تتداخل مع الفصل الخامس، واستناداً إلى المعلومات المتاحة حتى 31 أيار/مايو 2024.



الرجاء إعادة استعمال الورق



أولاً- مقدمة التقرير ونطاقه وهيكله

1- وفقاً للفقرتين 35 و44 من الإطار المرجعي لآلية استعراض تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، يتضمن هذا التقرير معلومات تكميلية للتقرير المواضيعي عن تنفيذ الفصل الثاني (التدابير الوقائية) من الاتفاقية (CAC/COSP/IRG/2024/11) مرتبةً حسب المناطق الجغرافية. وهو يقمّ لمحة عامة عن التجارب الناجحة والممارسات الجيدة والتحديات والمستبانة والملاحظات المحددة بشأن تنفيذ المواد من 5 إلى 13 من الاتفاقية على الصعيد الإقليمي⁽¹⁾.

2- ويتبع هيكل هذا التقرير هيكل الخلاصات الوافية لتقارير الاستعراضات القطرية، إذ يتناول المواد والمواضيع المتصلة اتصالاً وثيقاً في شكل مجموعات. أما البيانات المتعلقة بالمسائل الشاملة لعدة قطاعات في الفصل الثاني التي تتداخل مع الفصل الخامس من الاتفاقية - أي الإفصاح عن الموجودات ونظم إقرارات الذمة المالية ومنع تضارب المصالح (الفقرة 4 من المادة 7، والفقرة 5 من المادة 8؛ والفقرتان 5 و6 من المادة 52)؛ وتحديد هوية المالكين المنتعنين (الفقرة 2 (ج) من المادة 12؛ والفقرة 1 (أ) من المادة 14؛ والفقرة 1 من المادة 52)؛ وتدابير منع غسل الأموال، ومنع إحالة عائدات الأفعال المجرمة وكشفها، ووحدات المعلومات الاستخباراتية المالية (المواد 14 و52 و58) - فلم تُدرج إلا في الرسوم البيانية. ويرد تحليل مفصل لتلك المواضيع في تقرير مواضيعي آخر أعدته الأمانة (CAC/COSP/IRG/2024/7).

3- ويستند هذا التقرير إلى المعلومات الواردة في الخلاصات الوافية المنجزة وتقارير الاستعراضات القطرية المعدة بشأن الاستعراضات التي أنجزت حتى 31 أيار/مايو 2024 وعددها 93 استعراضاً، منها 28 استعراضاً لمجموعة دول آسيا والمحيط الهادئ، و25 استعراضاً لمجموعة الدول الأفريقية، و16 استعراضاً لمجموعة دول أوروبا الغربية ودول أخرى، و11 استعراضاً لمجموعة دول أوروبا الشرقية، و13 استعراضاً لمجموعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. ويتعلق التحليل المقدم في هذا التقرير بعدد من الخلاصات الوافية المنجزة في كل مجموعة إقليمية، واستُخدمت الرسوم البيانية لعرض التمثيل المرئي للبيانات في الحالات المناسبة. وليس الغرض من هذا التقرير أن يكون شاملاً، بل يهدف إلى تقديم ملخص للمعلومات المستمدة من الاستعراضات القطرية التي أنجزت في إطار دورة الاستعراض الثانية.

ثانياً- تنفيذ الفصل الثاني (التدابير الوقائية) من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، على الصعيد الإقليمي

ألف- سياسات وممارسات مكافحة الفساد الوقائية (المادة 5) وهيئة أو هيئات مكافحة الفساد الوقائية (المادة 6)

4- بلغ مجموع التوصيات الصادرة بشأن تنفيذ المادة 5 من الاتفاقية 138 توصية. ويمكن الاطلاع على معلومات عنها مصنفة حسب المجموعات الإقليمية في الجدول 1 والشكل 1 أدناه.

(1) اتساقاً مع نتائج مناقشات فريق استعراض التنفيذ، توقف حجب أسماء البلدان في التقارير المواضيعية والتقارير المتعلقة بالتنفيذ على المستوى الإقليمي. ولذلك أُشير بالاسم في هذا التقرير إلى البلدان التي استُخدمت ممارساتها الجيدة كأمثلة.

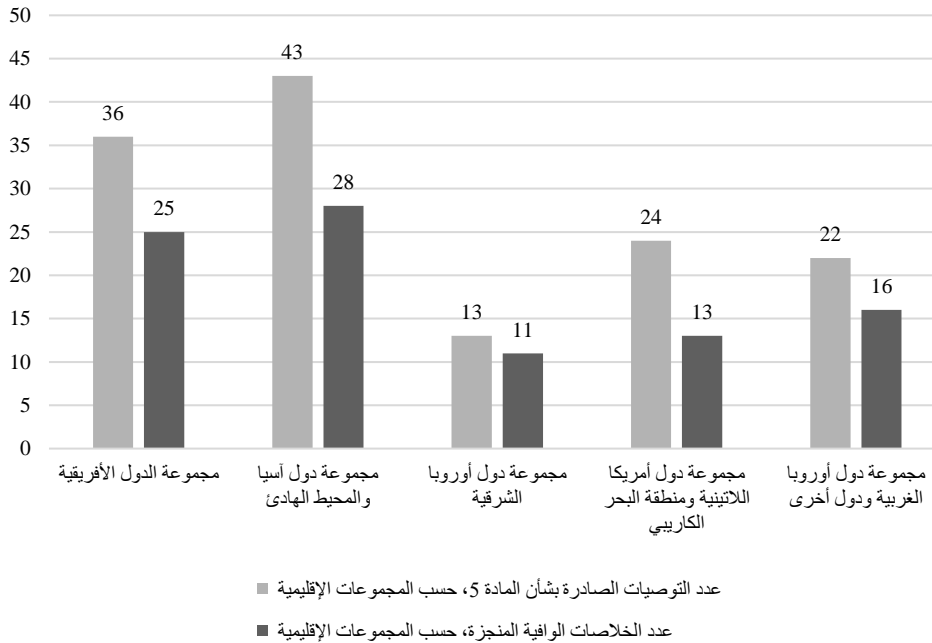
الجدول 1

التوصيات الصادرة بشأن تنفيذ المادة 5، حسب المجموعات الإقليمية

النسبة المئوية للدول المستعرضة التي تلقت توصيات في كل مجموعة	إجمالي عدد التوصيات المتلقاة	عدد الدول التي تلقت توصيات	عدد الدول التي أنجزت استعراضاتها	
84	36	21	25	الدول الأفريقية
82	43	23	28	دول آسيا والمحيط الهادئ
82	13	9	11	دول أوروبا الشرقية
77	24	10	13	دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي
81	22	13	16	دول أوروبا الغربية ودول أخرى

الشكل 1

عدد الخلاصات الوافية المنجزة والتوصيات الصادرة بشأن المادة 5، حسب المجموعات الإقليمية



5- ووجه المستعرضون ما مجموعه 72 توصية بشأن الفقرة 1 من المادة 5 من الاتفاقية. ومن حيث عدد التوصيات، تلقت الدول الأفريقية ودول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ودول أوروبا الغربية ودول أخرى أكبر عدد من التوصيات مقارنة بعدد الخلاصات الوافية التي أنجزت في كل مجموعة. وتعلقت غالبية التوصيات الصادرة بضرورة اعتماد سياسات لمكافحة الفساد أو تحديث السياسات القائمة التي يشوبها القصور. وركز المستعرضون أيضا على أوجه الفعالية والتنسيق في سياسات مكافحة الفساد، وأصدروا عددا متزايدا من التوصيات بشأن مشاركة المجتمع المدني في وضع تلك السياسات.

6- وفيما يتعلق بالممارسات الفعالة الرامية إلى منع الفساد (الفقرة 2 من المادة 5)، وجهت 22 توصية فقط، وهو رقم أدنى بكثير من ذلك المتعلق بالفقرة 1 من المادة نفسها. ويوحى الفارق بين مجموعي عدد التوصيات المتعلقة بالفقرتين 1 و2 من المادة 5 بأن بعض الدول ربما لم تضع سياسات لمكافحة الفساد

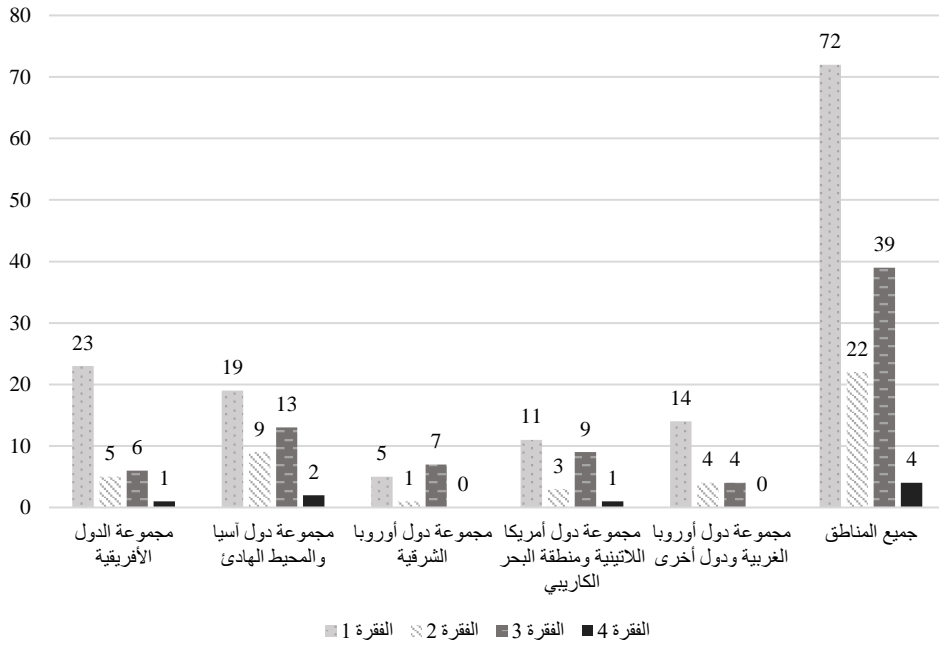
أو بأن بعض أوجه القصور ربما كانت تشوب سياساتها القائمة، لكن غالبية الدول أرسدت بعض الممارسات التي تهدف إلى منع الفساد. وللاطلاع على التوزيع الإقليمي لتلك التوصيات، انظر الشكل 2.

7- وشكل إجراء التقييم الدوري للصوصك القانونية والتدابير الإدارية، على النحو المبين في الفقرة 3 من المادة 5 من الاتفاقية، تحدياً في 39 دولة من الدول الأطراف التي استعرضت والبالغ عددها 93. وإجمالاً، وجه المستعرضون 39 توصية بشأن هذا الحكم (انظر الشكل 2). ولوحظ أن غالبية الدول في مجموعة الدول الأفريقية ومجموعة دول أوروبا الغربية ودول أخرى لديها بالفعل شكل ما من آليات التقييم، وأن التوصيات ركزت على زيادة تعزيز تلك الآليات. ولوحظ اتجاه معاكس لهذا بين المجموعات الإقليمية الأخرى، التي تناولت غالبية التوصيات الصادرة بشأنها الحاجة إلى تقييم التدابير القانونية والإدارية أو إنشاء آليات جديدة لهذه الغاية.

8- ولا يبدو أن تنفيذ الفقرة 4 من المادة 5 من الاتفاقية، بشأن التعاون بين الدول الأطراف والمنظمات الدولية ذات الصلة، يشكل تحدياً كبيراً، حيث لم توجه سوى أربع توصيات في المجموع إلى دول أطراف تنتمي إلى مجموعة الدول الأفريقية ومجموعة دول آسيا والمحيط الهادئ ومجموعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (انظر الشكل 2). وفي جميع هذه الحالات، أوصى المستعرضون بتعزيز التعاون القائم.

الشكل 2

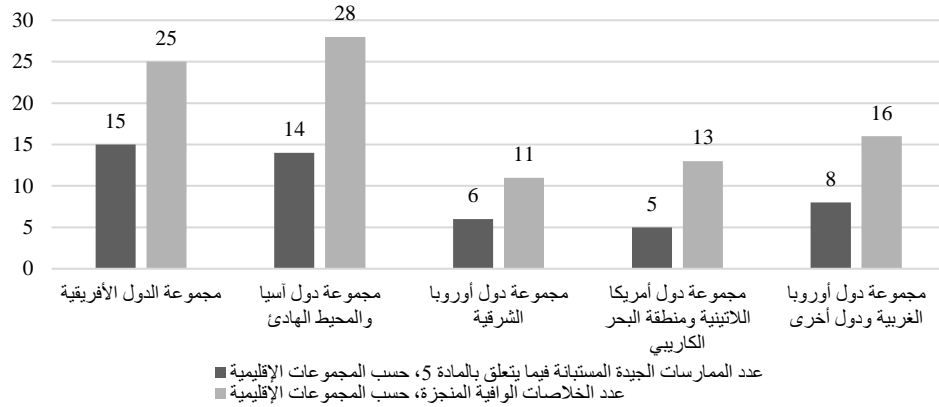
عدد التوصيات الصادرة بشأن تنفيذ كل فقرة من فقرات المادة 5، حسب كل مجموعة إقليمية وإجمالاً



9- وحدد المستعرضون الممارسات الجيدة في تنفيذ المادة 5 من الاتفاقية في جميع المجموعات الإقليمية (انظر الشكل 3). وقد استبين ما مجموعه 48 ممارسة جيدة. وبنفس الطريقة التي استأثرت بها الفقرة 1 من المادة 5 بعدد من التوصيات أعلى من الفقرة 2 من المادة نفسها، فإن الحكم الأول يمثل أكثر من نصف العدد الإجمالي للممارسات الجيدة (25) المستبانة فيما يتعلق بالمادة 5. وكانت الممارسات الجيدة التي استبينت في مجموعة دول أوروبا الغربية ودول أخرى تتعلق في المقام الأول بالتعاون الدولي، في حين شملت الممارسات الجيدة في المجموعات الإقليمية الأخرى مجموعة أوسع من المسائل، مثل الممارسات الفريدة المعتمدة في مجال منع الفساد والمشاركة الفعالة للمجتمع المدني في تنفيذ الاستراتيجيات الوطنية لمكافحة الفساد.

الشكل 3

عدد الخلاصات الوافية المنجزة والممارسات الجيدة المستبانة فيما يتعلق بالمادة 5، حسب المجموعات الإقليمية



10- وفيما يتعلق بالمادة 6 من الاتفاقية، بشأن هيئات مكافحة الفساد الوقائية، صدر ما مجموعه 111 توصية. ويمكن الاطلاع على البيانات ذات الصلة مصنفة حسب المجموعات الإقليمية في الجدول 2 والشكل 4 أدناه.

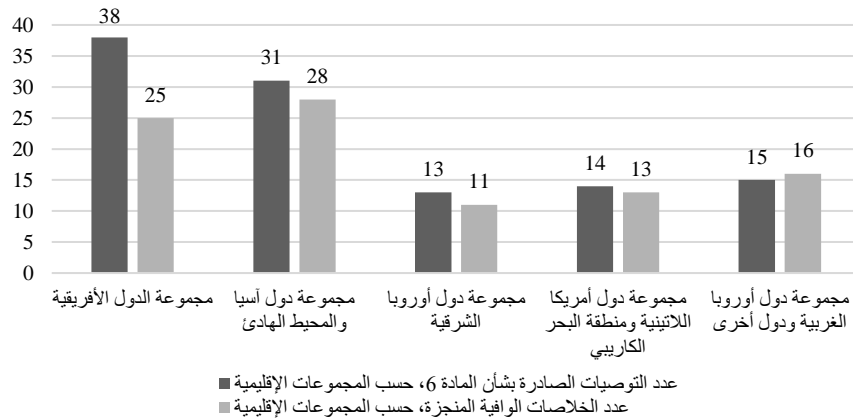
الجدول 2

التوصيات الصادرة بشأن تنفيذ المادة 6 من الاتفاقية، حسب المجموعات الإقليمية

عدد الدول التي أنجزت التي تلقت توصياتها استعراضاتها	عدد الدول التي تلقت توصيات	إجمالي عدد التوصيات المتلقاة	النسبة المئوية للدول المستعرضة التي تلقت توصيات في كل مجموعة
25	22	38	88
28	21	31	75
11	9	13	82
13	11	14	84
16	11	15	69

الشكل 4

عدد الخلاصات الوافية المنجزة والتوصيات الصادرة بشأن المادة 6، حسب المجموعات الإقليمية

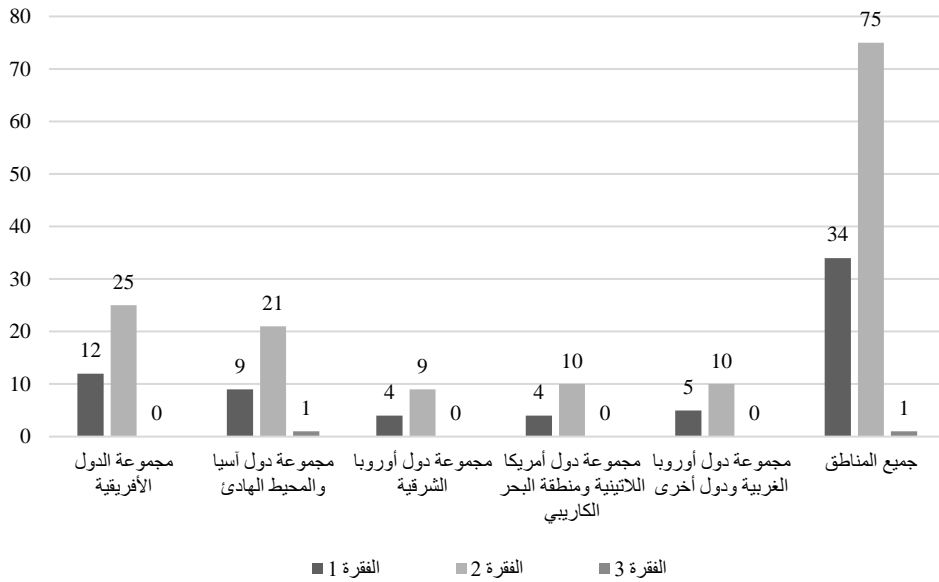


11- وفيما يتعلق بالفقرة 1 من المادة 6 من الاتفاقية، المتعلقة بإنشاء هيئة أو هيئات لمنع الفساد، تلقت الدول الأفريقية أكبر عدد نسبي من الدول الأطراف التي تلقت توصيات (11 دولة من أصل 25 دولة مستعرضة)، بينما مثلت دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي أدنى عدد نسبي (3 دول من أصل 13 دولة مستعرضة).

12- وكما يتبين من الشكل 5، فإن العدد الإجمالي للتوصيات الصادرة بشأن استقلالية هيئات مكافحة الفساد الوقائية (الفقرة 6 من المادة 2) يزيد على ضعف عدد التوصيات الصادرة بشأن إنشاء مثل هذه الهيئة (الفقرة 1 من المادة 6) (75 توصية مقابل 34). وتلقت غالبية الدول الأطراف التي جرى تحليل أوضاعها في هذا التقرير (66 من أصل 93 دولة) توصيات في هذا الصدد. ومن ثم، يمكن أن يُستنتج من ذلك أن الدول قد أنشأت عموماً هيئات وقائية لمكافحة الفساد، وإن كانت استقلالية هذه الهيئات وتزويدها بالموارد الكافية ما زالاً من التحديات الشائعة. وبالإضافة إلى ذلك، أشارت التوصيات الموجهة إلى الدول الأطراف في جميع المجموعات الإقليمية إلى ضرورة توفير الموظفين المتخصصين والتدريب المتخصص. وفي حالة مجموعة الدول الأفريقية ومجموعة دول آسيا والمحيط الهادئ، شدد المستعرضون بشكل متكرر على ضرورة تعديل القواعد المتصلة بتعيين رؤساء وأعضاء هذه المؤسسات وعزلهم.

الشكل 5

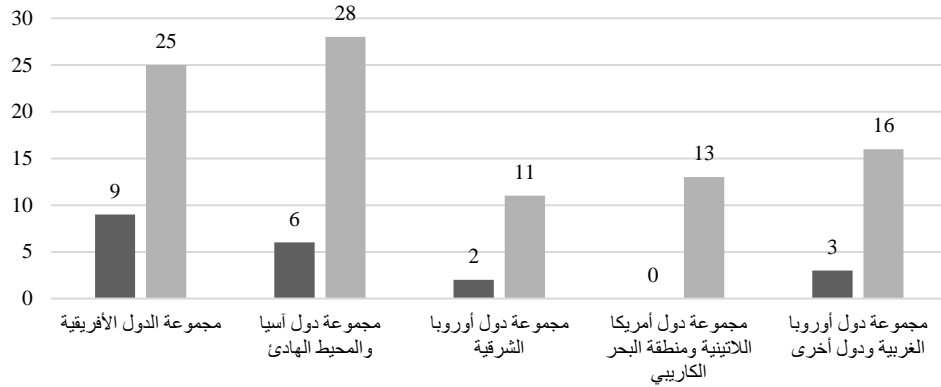
عدد التوصيات الصادرة بشأن تنفيذ كل فقرة من فقرات المادة 6، حسب كل مجموعة إقليمية وإجمالاً



13- واستبان المستعرضون ممارسات جيدة في جميع المجموعات الإقليمية باستثناء مجموعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وإن كان من المهم ملاحظة انخفاض نسبي في عدد الخلاصات الوافية المنجزة بشأن تلك المجموعة الإقليمية (انظر الشكل 6).

الشكل 6

عدد الخلاصات الوافية المنجزة والممارسات الجيدة المستبانة فيما يتعلق بالمادة 6، حسب المجموعات الإقليمية



■ عدد الممارسات الجيدة المستبانة فيما يتعلق بالمادة 6، حسب المجموعات الإقليمية
 ■ عدد الخلاصات الوافية المنجزة، حسب المجموعات الإقليمية

14- وإجمالاً، لم تُستبن سوى 20 ممارسة جيدة بخصوص هيئات مكافحة الفساد الوقائية في 18 دولة طرفاً. وفي حالة إحدى دول آسيا والمحيط الهادئ، على سبيل المثال، أتت المستعرضون على أشكال التدريب المهني والمتخصص المختلفة التي تُزود بها بصفة مستمرة مؤسسات القطاع العام من أجل مكافحة الفساد وتعزيز النزاهة.

باء - القطاع العام (المادة 7)، ومدونات قواعد سلوك للموظفين العموميين (المادة 8)⁽²⁾، والتدابير المتعلقة بالجهاز القضائي وأجهزة النيابة العامة (المادة 11)

15- وجه ما مجموعه 285 توصية إلى 91 دولة طرفاً بشأن تنفيذ المادة 7 من الاتفاقية. ويمكن الاطلاع على البيانات ذات الصلة مصنفة حسب المجموعات الإقليمية في الجدول 3 والشكل 7 أدناه.

الجدول 3

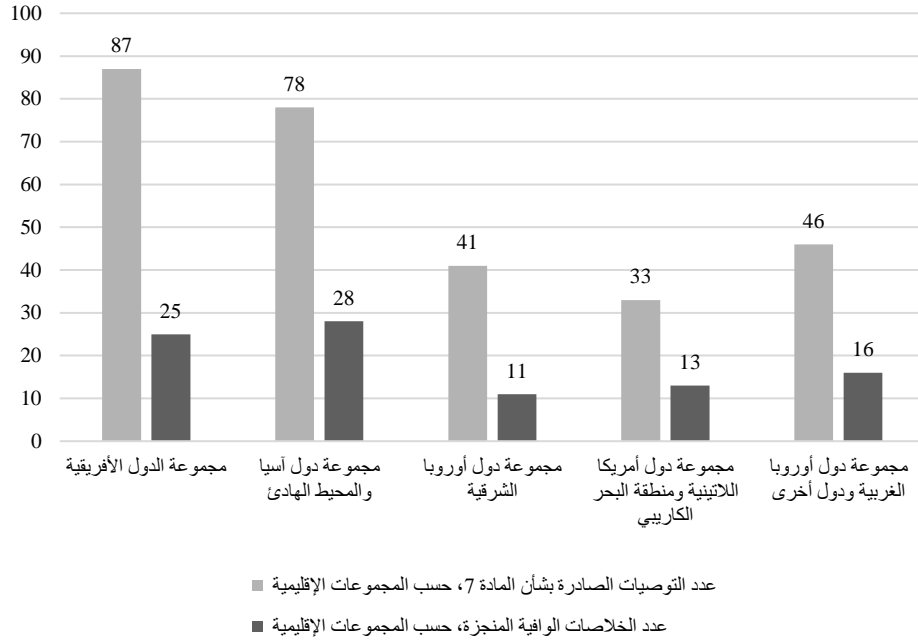
التوصيات الصادرة بشأن تنفيذ المادة 7، حسب المجموعات الإقليمية

عدد الدول التي أنجزت استعراضاتها	عدد الدول التي تلقت توصيات	إجمالي عدد التوصيات المتلقاة	النسبة المئوية للدول المستعرضة التي تلقت توصيات في كل مجموعة
25	24	87	96
28	27	78	96
11	11	41	100
13	13	33	100
16	16	46	100

(2) تغطي الفقرة 4 من المادة 7 والفقرة 5 من المادة 8 المسائل الشاملة لعدة قطاعات ويجري تحليلها بمزيد من التفصيل في تقرير مواضيعي مستقل من إعداد الأمانة (CAC/COSP/IRG/2024/7).

الشكل 7

عدد الخلاصات الوافية المنجزة والتوصيات الصادرة بشأن المادة 7، حسب المجموعات الإقليمية



16- وركزت التوصيات الموجهة إلى دول آسيا والمحيط الهادئ ودول أوروبا الغربية ودول أخرى ودول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي فيما يتعلق بالفقرة 1 من المادة 7، بشأن نظم تعيين الموظفين العموميين وتوظيفهم واستبقائهم وترقيتهم وتقاعدهم، إلى حد كبير على عدم كفاية إجراءات اختيار وتدريب الأفراد لشغل الوظائف العمومية التي تعتبر عرضة للفساد بشكل خاص، وتتأوب الأفراد عليها. وركزت التوصيات الموجهة إلى الدول الأفريقية أساساً على نقص الشفافية في تعيين الموظفين العموميين، والحاجة إلى التدريب والتأوب في مجال الخدمة المدنية، والأجور. وركزت التوصيات الموجهة إلى دول أوروبا الشرقية على مجموعة واسعة من القضايا، بما في ذلك التوظيف في المناصب التي تعتبر عرضة للفساد بشكل خاص، وتدريب موظفي الخدمة المدنية ومكافأاتهم.

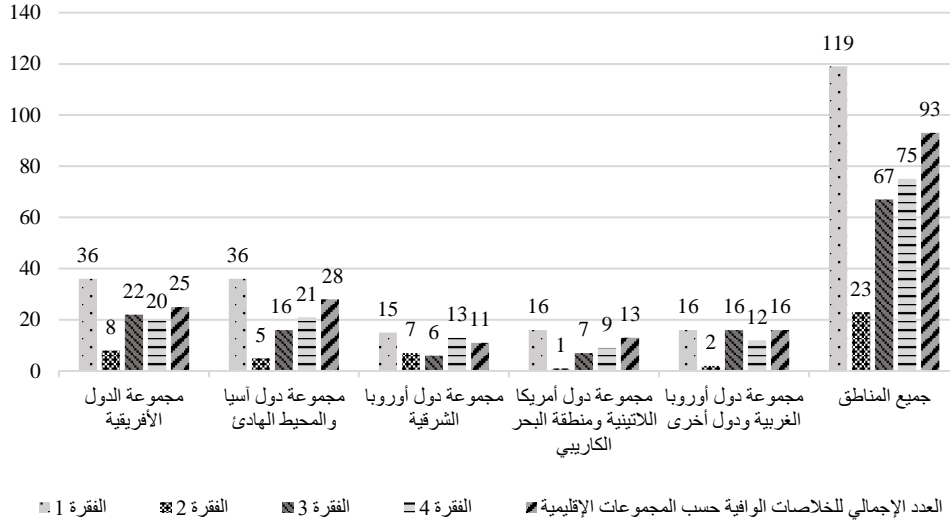
17- وركزت التوصيات الصادرة بشأن معايير الترشيح للمناصب العمومية وانتخاب شاغليها (الفقرة 2 من المادة 7) أساساً على معالجة نقص المعايير الثابتة وتطبيق التدابير الانتخابية في إطار الممارسة العملية. وتلقت مجموعة دول أوروبا الشرقية أكبر عدد من التوصيات مقارنة بعدد الخلاصات الوافية المنجزة، حيث ركزت التوصيات بشكل رئيسي على تضارب المصالح والإدانان السابقة. كما استبينت ثغرات مماثلة لدى دول آسيا والمحيط الهادئ والدول الأفريقية.

18- وفيما يتعلق بتمويل المرشحين للمناصب العمومية التي تُشغل بالانتخاب وتمويل الأحزاب السياسية (الفقرة 3 من المادة 7)، ركزت التوصيات الموجهة إلى الدول الأفريقية أساساً على اعتماد أو تعزيز التشريعات المتعلقة بالشفافية في التمويل السياسي ووضع قواعد بشأن قبول التبرعات السياسية ونشر المعلومات المتعلقة بهذه التبرعات. وتلقى عدد من دول أوروبا الغربية ودول أخرى توصيات بشأن خفض عتبة الإفصاح للجمهور عن التبرعات السياسية وحظر التبرعات السياسية المجهولة المصدر والأجنبية. وبالنسبة لدول آسيا والمحيط الهادئ، أوصى المستعرضون في كثير من الأحيان بتعزيز الأطر التشريعية القائمة وتنفيذ القواعد التي يمكن أن تمنع تضارب المصالح في تمويل الأحزاب السياسية. وتلقت مجموعة دول أوروبا الغربية ودول أخرى

ومجموعة الدول الأفريقية أكبر عدد من التوصيات مقارنة بالعدد المنجز من الخلاصات الوافية. ويمكن الاطلاع على معلومات عن التوصيات الصادرة، مصنفة حسب الفقرة والمجموعة الإقليمية في الشكل 8 أدناه.

الشكل 8

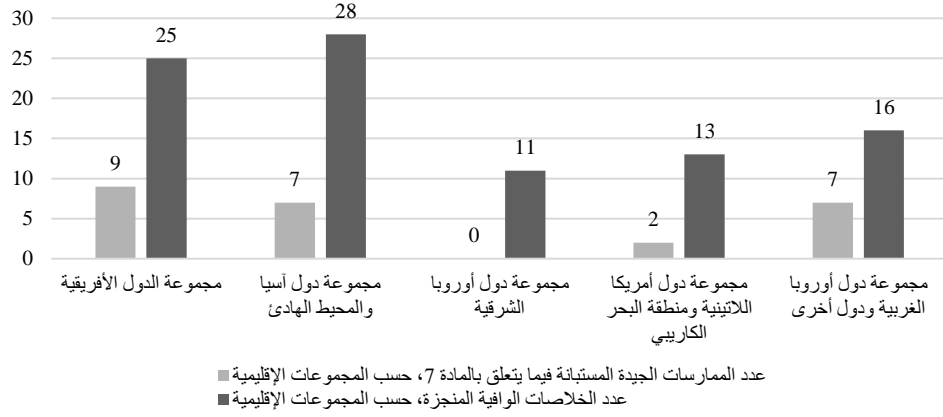
عدد التوصيات الصادرة بشأن كل فقرة من فقرات المادة 7، حسب كل مجموعة إقليمية وإجمالاً



19- وفيما يتعلق بتنفيذ المادة 7 من الاتفاقية، استتبين ما مجموعه 25 ممارسة جيدة في 18 دولة طرفاً. ويبين الشكل 9 أدناه توزيع الممارسات الجيدة فيما بين المجموعات الإقليمية. ولم تستتب أي ممارسات جيدة محددة بشأن المعايير المتعلقة بالترشيح للمناصب العمومية وانتخاب شاغليها (الفقرة 2). ولوحظ فيما يتعلق بأمثلة التجارب الناجحة في كل مجموعة إقليمية أن دول آسيا والمحيط الهادئ لديها ممارسات جيدة تتصل بوجود قوانين وتدابير ملائمة لتعيين موظفي الخدمة المدنية واستخدامهم واستبقائهم وترقيتهم وإحالتهم إلى التقاعد. واستتبنت أيضاً ممارسات جيدة في مجموعة الدول الأفريقية، كان من بينها نظام للإعلان عن جميع الوظائف العمومية المتاحة على المستوى الوزاري؛ وإتمام عملية مسح للمناصب العمومية لتحديد المناصب التي تعتبر عرضة بشكل خاص للفساد وتنظيم دورات تدريبية محددة الأهداف لتدريب المديرين والقادة المستقبليين على كيفية منع الفساد؛ وإنشاء مجلس استشاري لشؤون التدريب من أجل استعراض برامج تدريب موظفي الخدمة المدنية باستمرار.

الشكل 9

عدد الخلاصات الوافية المنجزة والممارسات الجيدة المستبانة فيما يتعلق بالمادة 7، حسب المجموعات الإقليمية



20- وفيما يتعلق بإعداد وتنفيذ مدونات قواعد سلوك للموظفين العموميين (المادة 8)، وجه ما مجموعه 256 توصية إلى جميع المجموعات الإقليمية. وضمن هذا الإجمالي، تتعلق 121 توصية بالفقرات من 1 إلى 4 من المادة 8⁽³⁾؛ ويمكن الاطلاع على معلومات عنها مصنفة حسب المجموعات الإقليمية في الجدول 4 والشكل 10 أدناه.

الجدول 4

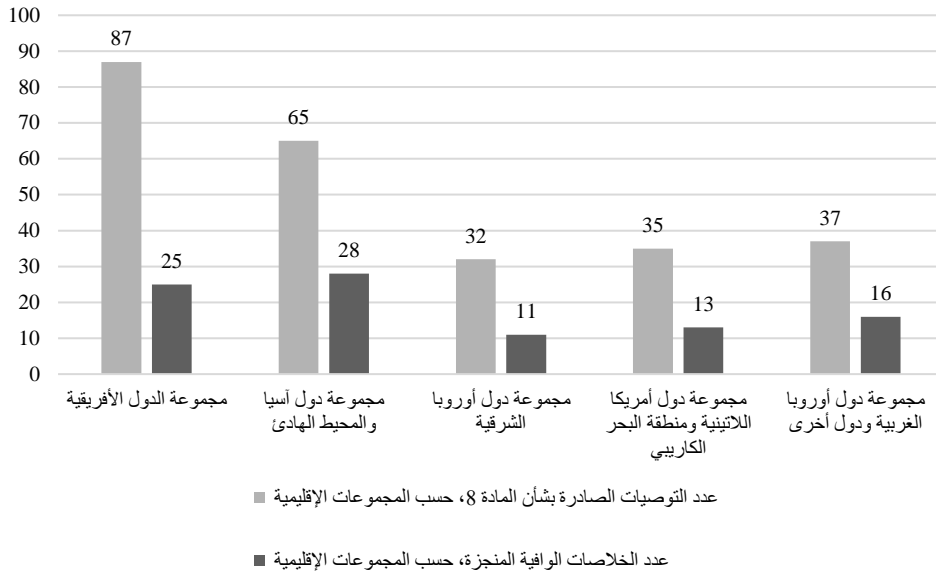
التوصيات الصادرة بشأن تنفيذ المادة 8، حسب المجموعات الإقليمية

عدد الدول التي أنجزت استعراضاتها	عدد الدول التي تلقت توصيات	إجمالي عدد التوصيات المتلقاة	النسبة المئوية للدول المستعزضة التي تلقت توصيات في كل مجموعة
25	23	87	92
28	27	65	96
11	10	32	91
13	13	35	100
16	13	37	81

(3) يرد تحليل الفقرتين 5 و6 في تقرير مواضيعي مستقل عن المسائل الشاملة لعدة قطاعات (CAC/COSP/IRG/2024/7).

الشكل 10

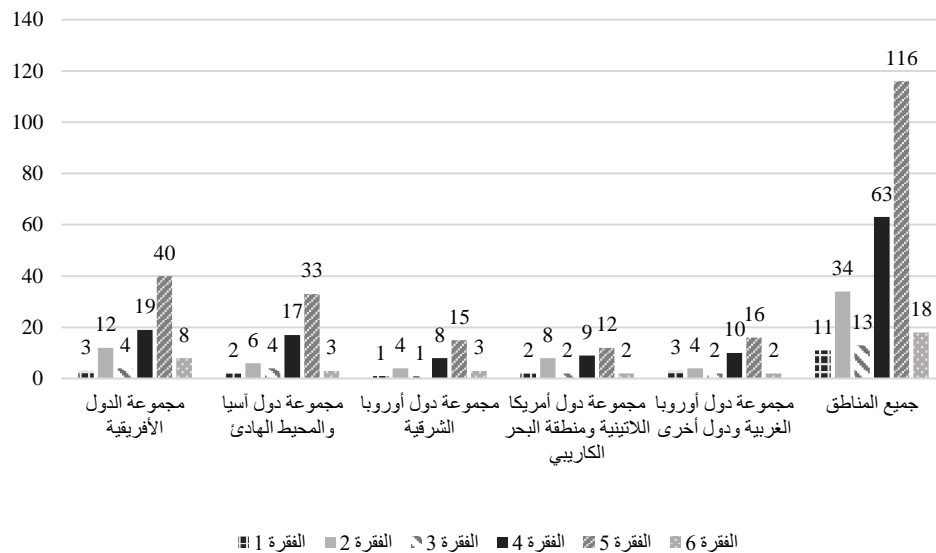
عدد الخلاصات الوافية المنجزة والتوصيات الصادرة بشأن المادة 8، حسب المجموعات الإقليمية



21- وشملت بعض التحديات الرئيسية التي تناولتها التوصيات الصادرة فيما يتعلق بالمادة 8 من الاتفاقية عدم وجود أي مدونات لقواعد سلوك الموظفين العموميين أو الحاجة إلى اعتماد مدونات قواعد سلوك لجميع الموظفين العموميين (مع تسليط الضوء على محدودية تطبيق هذه المدونات على فئات معينة من الموظفين العموميين)؛ والحاجة إلى نشر محتويات تلك المدونات والنظر في الاضطلاع بمزيد من الأنشطة لتعزيز تطبيق مدونات قواعد السلوك (الفقرة 2 من المادة 8)؛ ومحدودية قنوات الإبلاغ وتدبير الحماية المتاحة للموظفين العموميين الذين يبلغون عن أفعال الفساد (الفقرة 4 من المادة 8). ولم تُستثن أي اتجاهات إقليمية موضوعية. ويمكن الاطلاع على بيانات عن التوصيات مصنفة حسب المجموعات الإقليمية في الشكل 11 أدناه.

الشكل 11

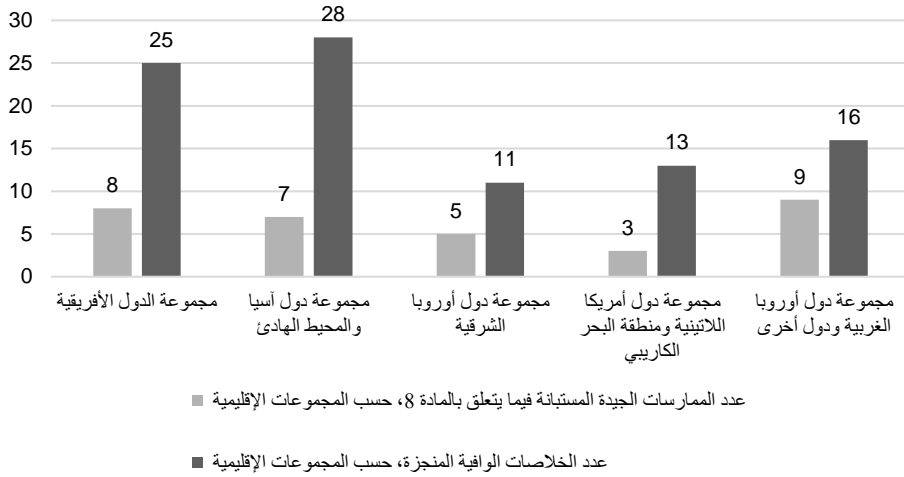
عدد التوصيات الصادرة بشأن كل فقرة من فقرات المادة 8، حسب كل مجموعة إقليمية وإجمالاً لكافة المناطق



22- واستبين ما مجموعه 32 ممارسة جيدة فيما يتعلق بالمادة 8 من الاتفاقية (انظر الشكل 12). واستبينت ست ممارسات جيدة فيما يتعلق بتعزيز النزاهة والأمانة وروح المسؤولية بين الموظفين العموميين (الفقرة 1 من المادة 8). وتتعلق اثنتان منها بوجود مكافآت أو حوافز بهدف تعزيز النزاهة بين الموظفين العموميين. وفيما يتعلق بتطبيق مدونات قواعد السلوك ضمن نطاق النظم الداخلية للدول (الفقرة 2 من المادة 8)، استبينت ثماني ممارسات جيدة. وتتعلق غالبية تلك الممارسات بالطابع الإلزامي لمدونات قواعد السلوك ووجوب إنفاذها، وكذلك بالمراجعة الدورية ونشر المعلومات المتعلقة بالمدونات. وفيما يتعلق بالمشاركة في مبادرات المنظمات الإقليمية والدولية لأغراض تنفيذ المادة 8 من الاتفاقية (الفقرة 3 من المادة 8)، استبينت ممارسة جيدة واحدة فقط في مجموعة دول أوروبا الغربية ودول أخرى. وفيما يتعلق بالتدابير والنظم الرامية إلى تيسير إبلاغ الموظفين العموميين عن أفعال الفساد (الفقرة 4 من المادة 8)، استبين ما مجموعه 11 ممارسة جيدة في الدول الأطراف في جميع المجموعات الإقليمية.

الشكل 12

عدد الخلاصات الوافية المنجزة والممارسات الجيدة المستبناة فيما يتعلق بالمادة 8، حسب المجموعات الإقليمية



23- ووجه ما مجموعه 98 توصية بشأن التدابير المتعلقة بالجهاز القضائي وأجهزة النيابة العامة (المادة 11). وقد تلقى ما لا يقل عن نصف الدول الأطراف في جميع المجموعات الإقليمية توصيات بشأن تنفيذ المادة 11 من الاتفاقية. ويمكن الاطلاع على البيانات ذات الصلة مصنفة حسب المجموعات الإقليمية في الجدول 5 والشكل 13 أدناه. ويشير العدد الإجمالي للتوصيات المبينة في الشكل 14 إلى أن المشاكل المتعلقة بالنزاهة قد تكون أكثر نقاشاً في الجهاز القضائي (الفقرة 1 من المادة 11) منه في أجهزة النيابة العامة (الفقرة 2 من المادة 11) في جميع المجموعات الإقليمية.

24- وعلى الصعيد الإقليمي، تتعلق التوصيات الموجهة إلى دول أوروبا الشرقية أساساً بمنع تضارب المصالح وتعزيز الشفافية والنزاهة في اختيار القضاة وأعضاء النيابة العامة. ويتعلق عدد من التوصيات الموجهة إلى الدول الأفريقية بوضع مدونة قواعد سلوك خاصة بالجهاز القضائي وأجهزة النيابة العامة، بينما تركز التوصيات الموجهة إلى دول آسيا والمحيط الهادئ على عمليات اختيار وتعيين القضاة وأعضاء النيابة العامة والتدريب على الأخلاقيات. وركزت التوصيات المتعلقة بدول أوروبا الغربية ودول أخرى على طائفة واسعة من المسائل، منها الثغرات القائمة في عمليات تعيين القضاة ووكلاء النيابة، وفي إدارة تضارب المصالح، وفي إنفاذ الجزاءات التأديبية. وتلقت دول أطراف من جميع المجموعات الإقليمية تقريباً توصيات بشأن عمليات تعيين وعزل القضاة ووكلاء النيابة واعتماد مدونات متخصصة لقواعد السلوك وأدوات لإدارة تضارب المصالح وإنفاذ الجزاءات الإدارية.

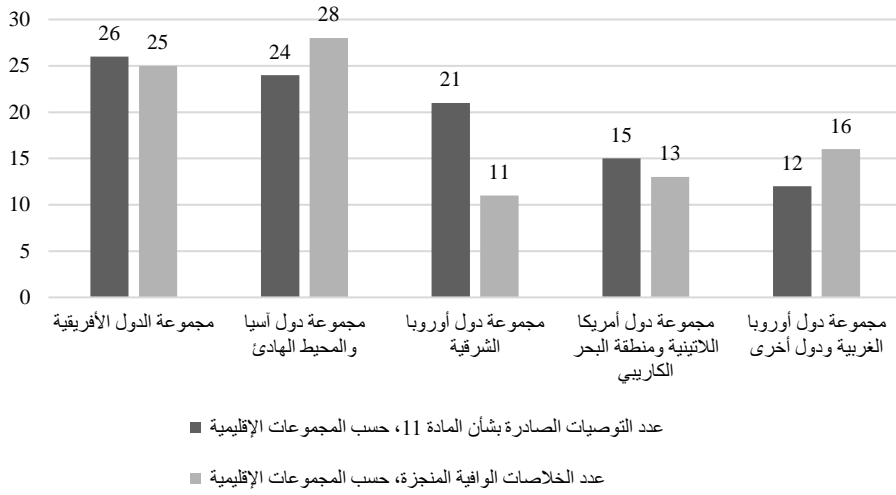
الجدول 5

التوصيات الصادرة بشأن تنفيذ المادة 11، حسب المجموعات الإقليمية

عدد الدول التي أنجزت استعراضاتها	عدد الدول التي تلقت توصيات	إجمالي عدد التوصيات المتلقاة	النسبة المئوية للدول المستعرضة التي تلقت توصيات في كل مجموعة
25	15	26	60
28	15	24	54
11	8	21	73
13	9	15	69
16	9	12	56

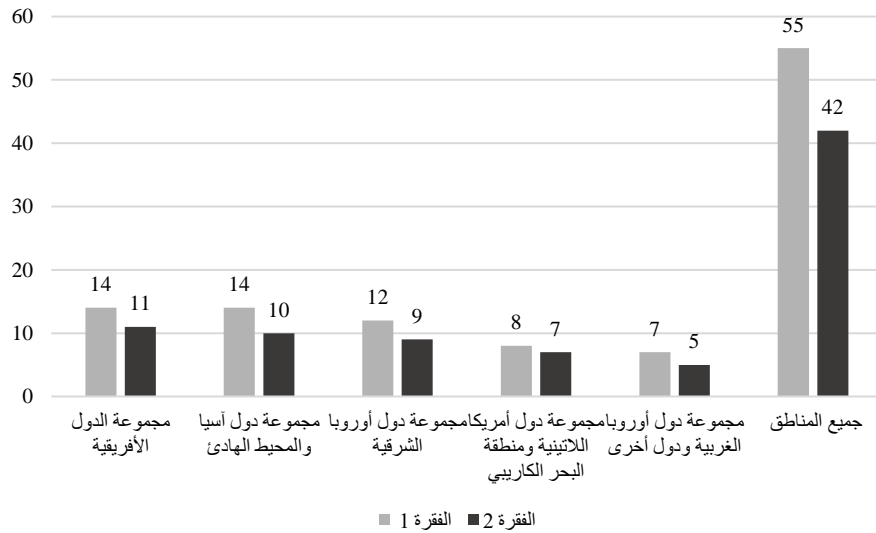
الشكل 13

عدد الخلاصات الوافية المنجزة والتوصيات الصادرة بشأن المادة 11، حسب المجموعات الإقليمية



الشكل 14

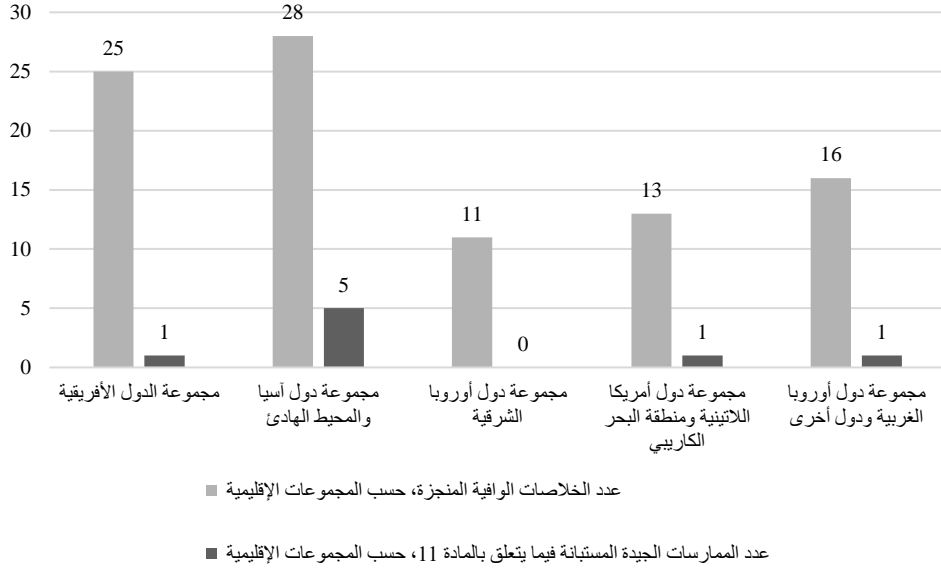
عدد التوصيات الصادرة بشأن كل فقرة من فقرات المادة 11، حسب كل مجموعة إقليمية وإجمالاً



25- ولم تُستبن ممارسات جيدة بشأن المادة 11 إلا في ثمانية دول أطراف فقط (انظر الشكل 15)، وكانت تتعلق في المقام الأول بإنشاء نظم لإدارة القضايا وبالمناصب في أجهزة النيابة العامة والجهاز القضائي التي تركز على الفساد.

الشكل 15

عدد الخلاصات الوافية المنجزة والممارسات الجيدة المستبانة فيما يتعلق بالمادة 11، حسب المجموعات الإقليمية



جيم - المشتريات العمومية وإدارة الأموال العمومية (المادة 9)

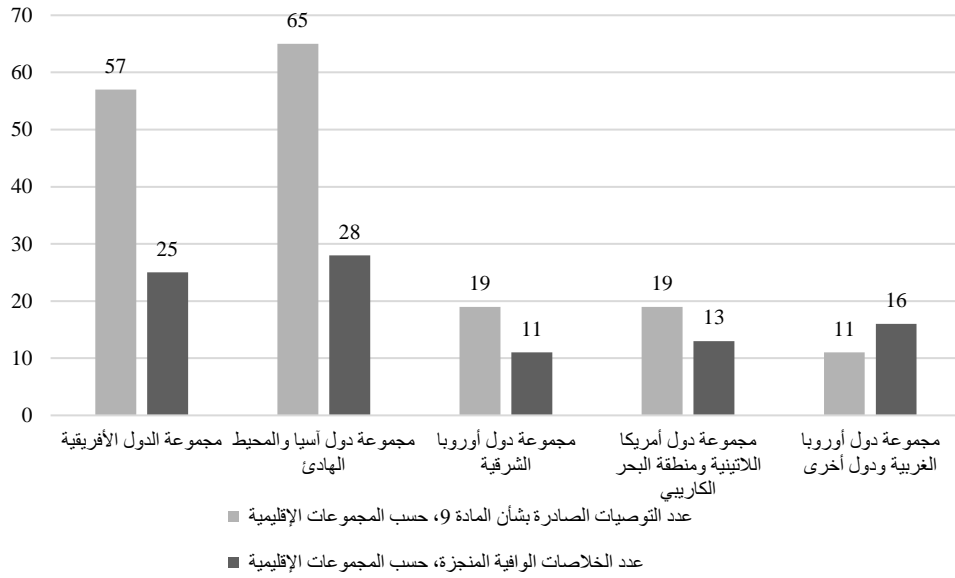
26- وجه ما مجموعه 171 توصية إلى 76 دولة طرفا بشأن تنفيذ المادة 9 من الاتفاقية. ويمكن الاطلاع على البيانات ذات الصلة مصنفة حسب المجموعات الإقليمية في الجدول 6 والشكل 16 أدناه.

الجدول 6

التوصيات الصادرة بشأن تنفيذ المادة 9، حسب المجموعات الإقليمية

عدد الدول التي أنجزت استعراضاتها	عدد الدول التي تلقت توصيات	إجمالي عدد التوصيات المتلقاة	النسبة المئوية للدول المستعرضة التي تلقت توصيات في كل مجموعة
25	23	57	92
28	24	65	86
11	9	19	82
13	12	19	92
16	8	11	50

عدد الخلاصات الوافية المنجزة والتوصيات الصادرة بشأن المادة 9، حسب المجموعات الإقليمية



27- ويُمكن تفسير العدد الكبير من التوصيات الصادرة بشأن الفقرة 1 من المادة 9 من الاتفاقية (115 توصية وجهت إلى 68 دولة) مقارنة بالفقرة 2 (39 توصية وجهت إلى 31 دولة) والفقرة 3 (16 توصية وجهت إلى 16 دولة) باتساع نطاق التدابير التي يتعين تنفيذها، وباستثناء مجموعة دول أوروبا الغربية ودول أخرى، تلقت غالبية الدول الأطراف المستعرضة في المجموعات الإقليمية الأخرى توصيات تتعلق بالفقرة 1 من المادة 9 من الاتفاقية.

28- وفيما يتعلق بالثغرات المحددة التي استبينت فيما يتعلق بالفقرة 1 من المادة 9 من الاتفاقية، تباينت المواضيع الرئيسية التي تغطيها التوصيات من منطقة إلى أخرى: فقد تلقى العديد من دول أفريقيا وآسيا والمحيط الهادئ وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي توصيات بإرساء إجراء للطعن في قرارات الاشتراء أو تعديل الإجراءات القائمة في هذا الصدد؛ وتلقت دول أفريقيا وآسيا والمحيط الهادئ بشكل متكرر توصيات بإنشاء بوابات للاشتراء الإلكتروني؛ وتلقى عدد من دول أوروبا الشرقية توصيات بتنفيذ آلية للنزاهة - تشمل في جملة أمور إجراءات التناوب وإجراءات التوظيف الخاصة، بالنسبة للموظفين العموميين المشاركين في عمليات الاشتراء؛ ووجه العديد من التوصيات إلى دول آسيا والمحيط الهادئ، وأوروبا الشرقية، وأوروبا الغربية ودول أخرى تتعلق بالحاجة إلى تعزيز الشفافية العمومية في عمليات الاشتراء.

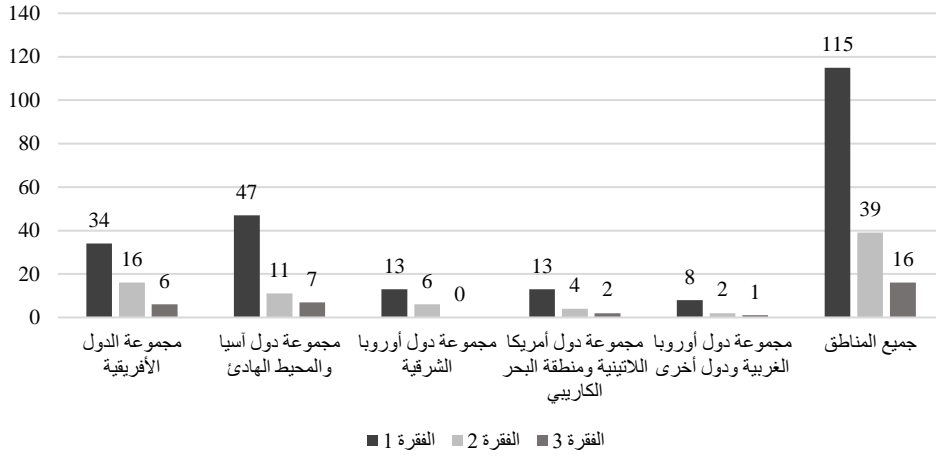
29- وكما ذكر أعلاه، وجه ما مجموعه 39 توصية إلى 31 دولة طرفاً بشأن إدارة الأموال العمومية (الفقرة 2 من المادة 9)، ووجهت غالبية التوصيات إلى الدول الأفريقية ودول آسيا والمحيط الهادئ ودول أوروبا الشرقية. وكما يمكن أن يلاحظ من الشكل 17، فقد استبينت في كل المجموعات الإقليمية تحديات أقل بكثير بخصوص إدارة الأموال العمومية مقارنة بنظم الاشتراء العمومي. وشملت التوصيات الشائعة التي وجهت بشأن إدارة الأموال العمومية معالجة مشكلة محدودية الشفافية ومشاركة الجمهور في عمليات اعتماد الميزانيات الوطنية وغياب نظم إدارة المخاطر والرقابة الداخلية أو محدوديتها.

30- ووجهت 16 توصية فقط إلى 16 دولة طرف بشأن التدابير المدنية والإدارية الرامية إلى الحفاظ على سلامة الدفاتر المحاسبية (الفقرة 3 من المادة 9). ولم يتبين أن أيًا من دول أوروبا الشرقية البالغ عددها 11 التي جرى تحليل أوضاعها في هذا التقرير تواجه تحديات في تنفيذ ذلك الحكم (انظر الشكل 17). وشملت التوصيات الموجهة إلى الدول الأطراف في المجموعات الإقليمية الأخرى تحديد مدة مناسبة للاحتفاظ

بالسجلات للمحافظة على سلامة الدفاتر المحاسبية والسجلات والبيانات المالية والمستندات الأخرى المتعلقة بالنفقات والإيرادات العمومية وفرض عقوبات إدارية وجنائية في حالة عدم الاحتفاظ بالدفاتر المحاسبية والسجلات.

الشكل 17

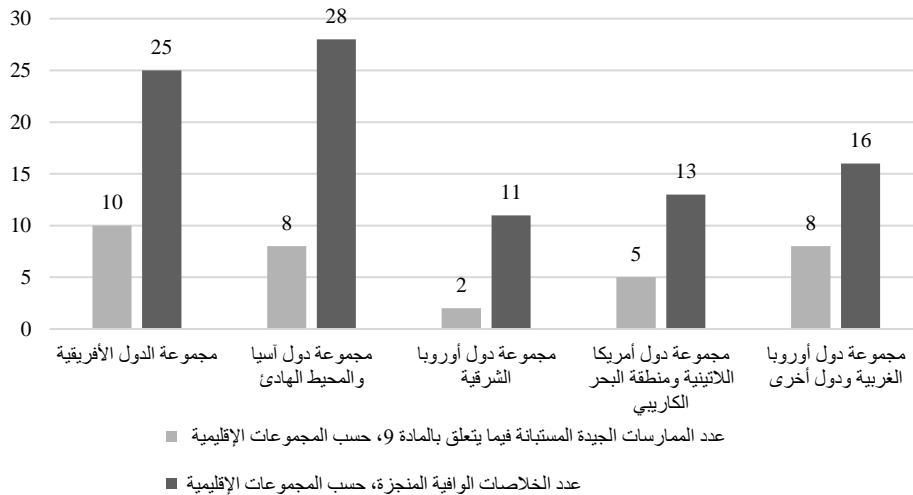
عدد التوصيات الصادرة بشأن كل فقرة من فقرات المادة 9، حسب كل مجموعة إقليمية وإجمالاً



31- وقد استُبينت ثلاث وثلاثون ممارسة جيدة فيما يتعلق بالمادة 9 لدى 27 دولة طرفاً (انظر الشكل 18). وفيما يتعلق بالفقرة 1 من المادة 9، إحدى الممارسات الجيدة التي استُبينت بشكل متكرر في الدول الأفريقية، ودول آسيا والمحيط الهادئ، ودول أوروبا الغربية ودول أخرى هي تنفيذ تدابير لتعزيز شفافية عمليات الاشتراء، ولا سيما من خلال إحداث بوابات الاشتراء الإلكتروني. وفي دول أوروبا الشرقية ودول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، استُبينت أمثلة على الممارسات الجيدة في تعزيز النزاهة لدى مقدّمي العطاءات من خلال إدراج بنود النزاهة في العقود العمومية واستخدام الأدوات الرقمية لاستبانة تضارب المصالح.

الشكل 18

عدد الخلاصات الوافية المنجزة والممارسات الجيدة المستبانة فيما يتعلق بالمادة 9، حسب المجموعات الإقليمية



دال - إبلاغ الناس (المادة 10) ومشاركة المجتمع (المادة 13)

32- وجه ما مجموعه 132 توصية إلى 75 دولة طرفا بشأن تنفيذ المادة 10 من الاتفاقية، المتعلقة بإبلاغ الناس. ويمكن الاطلاع على البيانات ذات الصلة مصنفة حسب المجموعات الإقليمية في الجدول 7 والشكل 19 أدناه. وفيما يتعلق بتنفيذ المادة 13 من الاتفاقية، المتعلقة بمشاركة المجتمع، وجهت 94 توصية إلى 56 دولة طرفا. ويمكن الاطلاع على البيانات ذات الصلة مصنفة حسب المجموعات الإقليمية في الجدول 8 والشكل 20 أدناه.

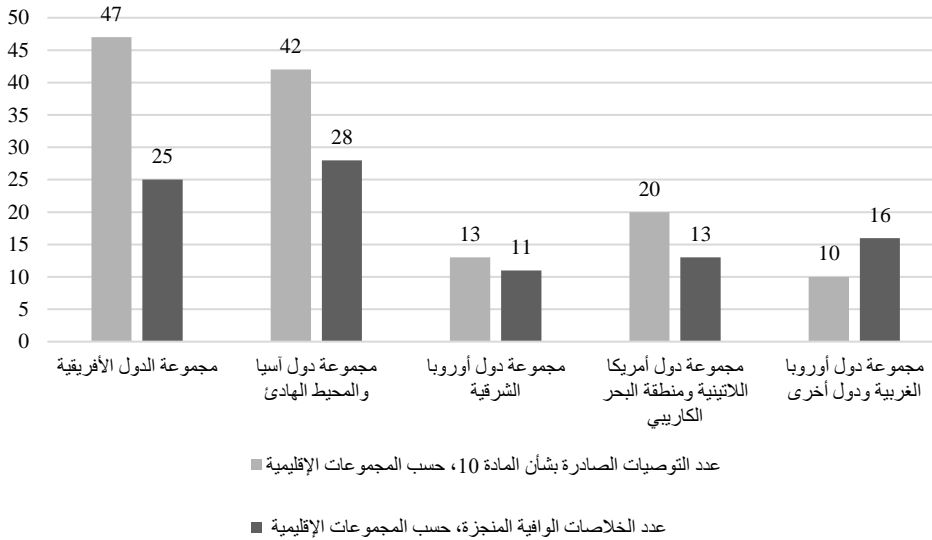
الجدول 7

التوصيات الصادرة بشأن تنفيذ المادة 10، حسب المجموعات الإقليمية

النسبة المئوية للدول المستعرضة التي تلقت توصيات في كل مجموعة	إجمالي عدد التوصيات المتلقاة	عدد الدول التي تلقت توصيات	عدد الدول التي أنجزت استعراضاتها	
92	47	23	25	الدول الأفريقية
86	42	24	28	دول آسيا والمحيط الهادئ
72	13	8	11	دول أوروبا الشرقية
92	20	12	13	دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي
50	10	8	16	دول أوروبا الغربية ودول أخرى

الشكل 19

عدد الخلاصات الوافية المنجزة والتوصيات الصادرة بشأن المادة 10، حسب المجموعات الإقليمية



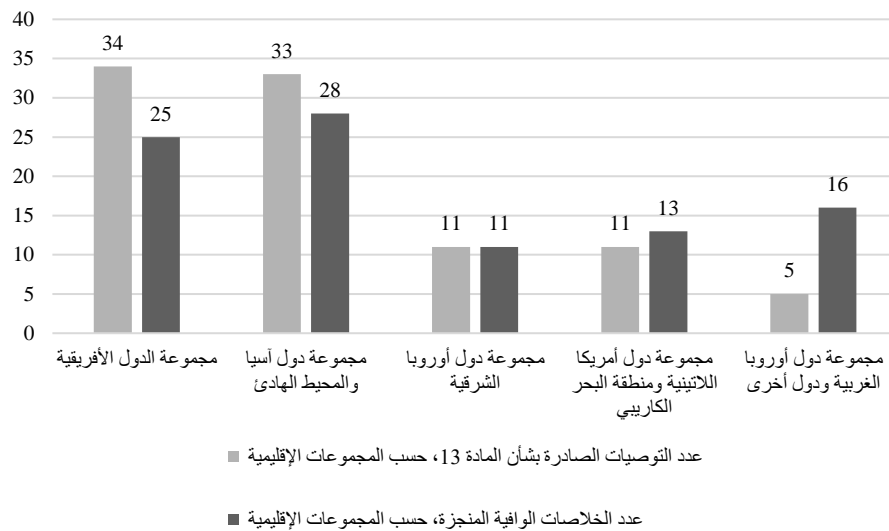
الجدول 8

التوصيات الصادرة بشأن تنفيذ المادة 13، حسب المجموعات الإقليمية

عدد الدول التي أنجزت استعراضاتها	عدد الدول التي تلقت توصيات	إجمالي عدد التوصيات المتلقاة	النسبة المئوية للدول المستعرضة التي تلقت توصيات في كل مجموعة
25	17	34	68
28	20	33	71
11	8	11	73
13	6	11	46
16	5	5	31

الشكل 20

عدد الخلاصات الوافية المنجزة والتوصيات الصادرة بشأن المادة 13، حسب المجموعات الإقليمية



33- ووجه ما مجموعه 87 توصية بشأن الوصول إلى المعلومات (تشمل كلا من المادة 10 (أ) والفقرة 1 (ب) من المادة 13) إلى 65 دولة طرفاً. وتلقت هذا النوع من التوصيات جميع الدول الأفريقية التي جرى تحليل أوضاعها في هذا التقرير والبالغ عددها 25 باستثناء دولتين اثنتين ونحو ثلثي دول آسيا والمحيط الهادئ ودول أوروبا الشرقية ودول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وشملت التوصيات اعتماد قوانين لتيسير الوصول إلى المعلومات وضمان تنفيذها من خلال رصد إنفاذ التشريعات ذات الصلة.

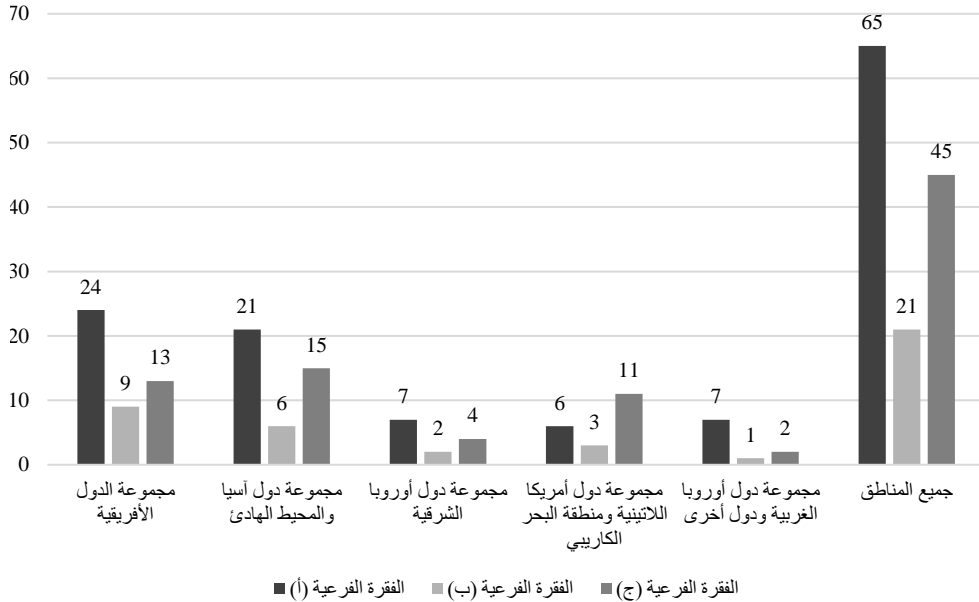
34- ولم تتلق سوى 21 دولة طرفاً توصيات بشأن المادة 10(ب) من الاتفاقية، المتعلقة بتبسيط الإجراءات الإدارية: شملت تسع دول أفريقية، وست دول من آسيا والمحيط الهادئ، ودولتين من أوروبا الشرقية، وثلاث دول من أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، ودولة واحدة من مجموعة دول أوروبا الغربية ودول أخرى. وهي تشمل توصيات عامة بشأن مواصلة الجهود الرامية إلى تيسير وصول الناس إلى المعلومات والخدمات الحكومية، فيما شجعت التوصيات الأكثر تحديداً الدول المعنية على وضع وتنفيذ مبادرات مختلفة بشأن الحكومة الإلكترونية.

35- و صدر ما مجموعه 45 توصية بشأن المادة 10 (ج) من الاتفاقية، المتعلقة بنشر المعلومات، بما يشمل المعلومات عن مخاطر الفساد. وتعلقت جميع التوصيات بضرورة إعداد ونشر تقارير بصفة دورية عن مخاطر الفساد في الإدارة العمومية. ووجهت التوصيات المتعلقة بالمادة 10 (ج) من الاتفاقية في المقام الأول إلى الدول الأطراف في مجموعة الدول الأفريقية ومجموعة دول آسيا والمحيط الهادئ ومجموعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

36- ووجه ما مجموعه 62 توصية بشأن الفقرة 1 من المادة 13 من الاتفاقية، المتعلقة بالتدابير الرامية إلى تمكين المجتمع من المشاركة في منع الفساد ومكافحته، إلى 45 دولة طرفاً. وفيما يتعلق بالفقرة 1 (أ) من المادة 13 من الاتفاقية، المتعلقة بمساهمة الناس في عمليات صنع القرار، لم توجه سوى أربع توصيات مخصصة، ولم تستتب أي اتجاهات إقليمية. وفيما يتعلق بالفقرة 1 (د) من المادة 13 من الاتفاقية، صدرت أربع توصيات بشأن تعزيز التدابير الرامية إلى حرية التماس المعلومات المتعلقة بالفساد وتلقيها ونشرها وتعميمها. أما بالنسبة للفقرة 2 من المادة 13 من الاتفاقية، المتعلقة بالإبلاغ عن الفساد، فقد صدر بشأنها ما مجموعه 29 توصية إلى 28 دولة طرفاً، حيث تلقت دول أوروبا الغربية ودول أخرى توصيات أقل مقارنة بالمجموعات الإقليمية الأخرى. ويمكن الاطلاع على البيانات ذات الصلة مصنفة حسب المجموعات الإقليمية في الشكلين 21 و 22 أدناه.

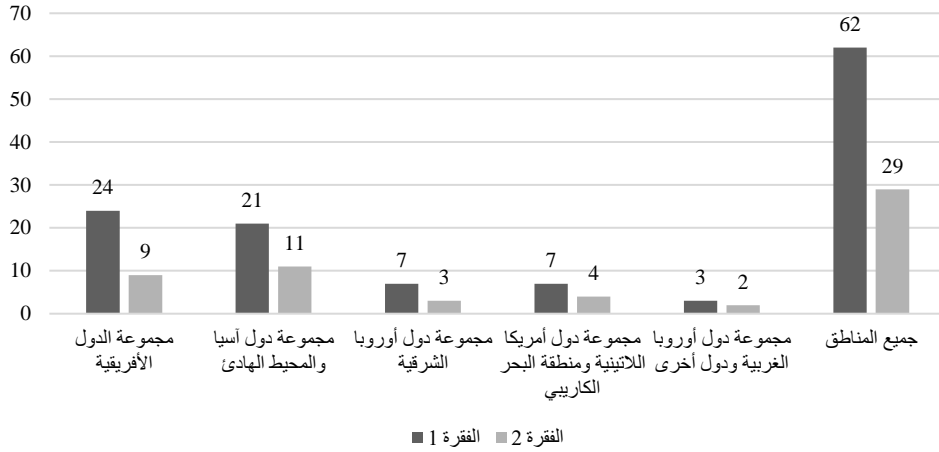
الشكل 21

عدد التوصيات الصادرة بشأن كل فقرة فرعية من المادة 10، حسب كل مجموعة إقليمية وإجمالاً



الشكل 22

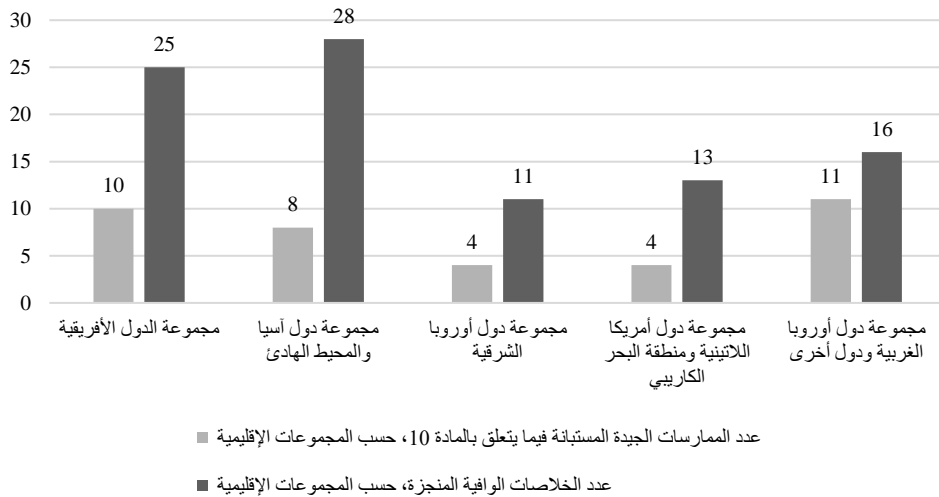
عدد التوصيات الصادرة بشأن كل فقرة من فقرات المادة 13، حسب كل مجموعة إقليمية وإجمالاً



37- واستبين ما مجموعه 75 ممارسة جيدة في 52 دولة طرفاً فيما يتعلق بالمادتين 10 و13 من الاتفاقية (انظر الشكلين 23 و24)، كان من بينها جهود التوعية، وتبسيط الإجراءات الإدارية من خلال استخدام الوسائل الإلكترونية، وتيسير إبلاغ هيئات مكافحة الفساد عن أفعال الفساد من خلال قنوات مختلفة. ومن بين الدول الأفريقية المشمولة في هذا التقرير، كان عدد كبير من الممارسات الجيدة يتعلق بتدابير تيسير مشاركة المجتمع المدني في وضع قوانين وسياسات منع الفساد وبتنفيذ مبادرات التنقيف في مجال الأخلاقيات. واستبينت ممارسات جيدة لدى دول آسيا والمحيط الهادئ في مجال تدابير الشفافية، بما في ذلك اعتماد قانون بشأن شفافية الميزانيات يهدف إلى تزويد الجمهور بطريقة سهلة وشفافة لرصد كيفية إنفاق الأموال العمومية والجهات التي تنفقها. وتتنوع الممارسات الجيدة في المجموعات الإقليمية الأخرى، وتباينت بين مشاركة المجتمع المدني والمبادرات الحكومية المفتوحة.

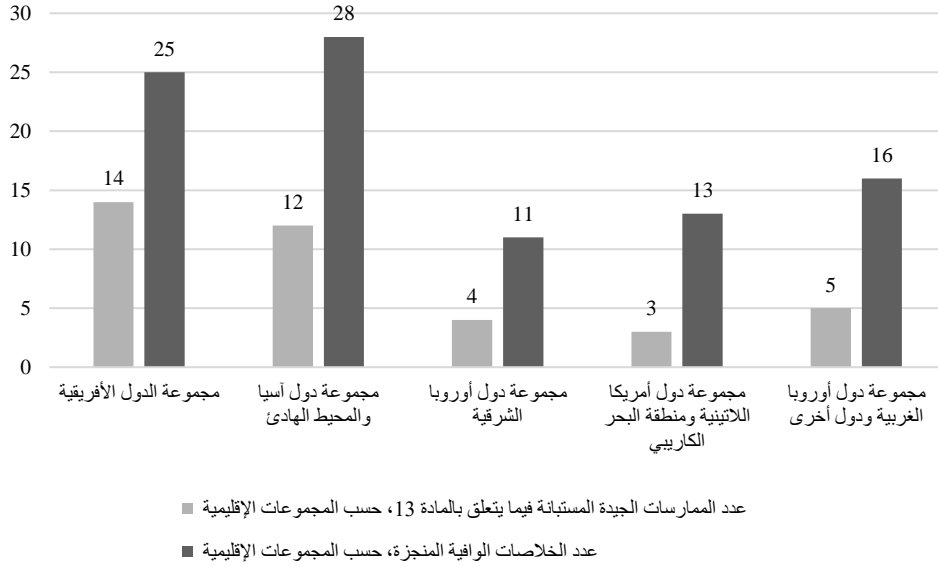
الشكل 23

عدد الخلاصات الوافية المنجزة والممارسات الجيدة المستبانة فيما يتعلق بالمادة 10، حسب المجموعات الإقليمية



الشكل 24

عدد الخلاصات الوافية المنجزة والممارسات الجيدة المستبانة فيما يتعلق بالمادة 13، حسب المجموعات الإقليمية

هاء - القطاع الخاص (المادة 12)⁽⁴⁾

38- وجه ما مجموعه 266 توصية إلى 84 دولة طرفاً بشأن تنفيذ المادة 12 من الاتفاقية. ويمكن الاطلاع على البيانات ذات الصلة مصنفة حسب المجموعات الإقليمية في الجدول 9 والشكل 25 أدناه. وتلقت الدول الأطراف في جميع المجموعات الإقليمية عدداً كبيراً من التوصيات في إطار المادة 12، مما يسلط الضوء على وجود عدد كبير من التحديات في تعزيز الشفافية والنزاهة في القطاع الخاص.

الجدول 9

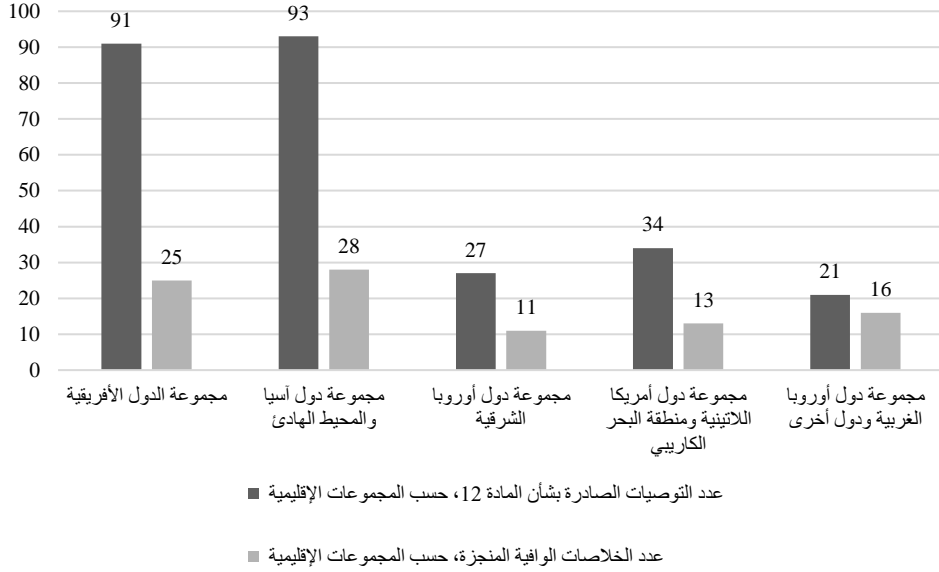
التوصيات الصادرة بشأن تنفيذ المادة 12، حسب المجموعات الإقليمية

عدد الدول التي أنجزت استعراضاتها	عدد الدول التي تلقت توصيات	إجمالي عدد التوصيات المتلقاة	النسبة المئوية للدول المستعرضة التي تلقت توصيات في كل مجموعة
25	24	91	96
28	26	93	93
11	10	27	91
13	12	34	92
16	12	21	75

(4) تغطي الفقرة 2 (ج) من المادة 12 المسائل الشاملة لعدة قطاعات ويجري تحليلها بمزيد من التفصيل في تقرير مواضيعي مستقل من إعداد الأمانة (CAC/COSP/IRG/2024/7).

الشكل 25

عدد الخلاصات الوافية المنجزة والتوصيات الصادرة بشأن المادة 12، حسب المجموعات الإقليمية

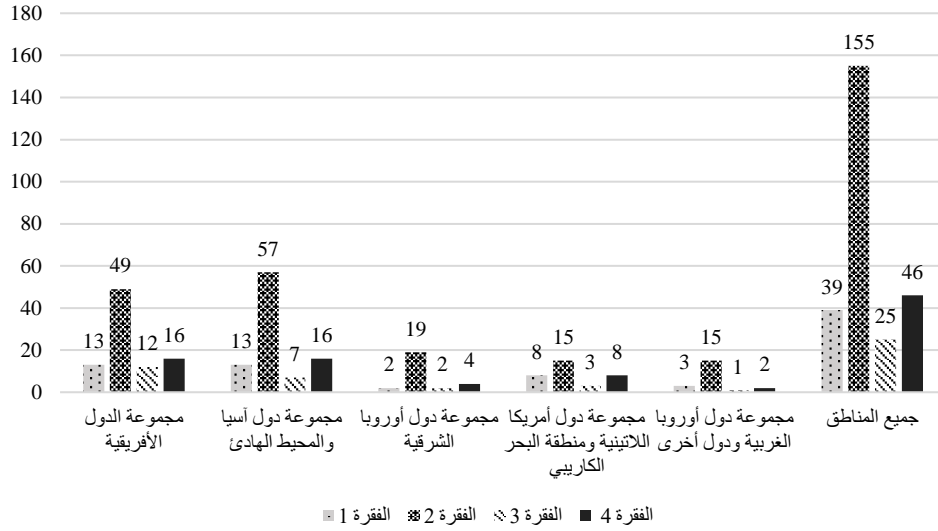


39- وكما يتضح من الشكل 26، ركزت معظم التوصيات التي تلقتها الدول الأطراف في جميع المجموعات الإقليمية على تنفيذ الفقرة 2 من المادة 12 من الاتفاقية. وعلى وجه التحديد، استبين عدد كبير من الثغرات في إدارة أوجه تضارب المصالح فيما يخص عمل موظفين عموميين سابقين في القطاع الخاص (الفقرة 2 (هـ) من المادة 12). كما استبين عدد من الثغرات فيما يخص تدابير الشفافية المتعلقة بهوية الشخصيات الاعتبارية والطبيعية الضالعة في إنشاء وإدارة الشركات (الفقرة 2 (ج) من المادة 12) في الدول الأفريقية ودول آسيا والمحيط الهادئ.

40- واستُبينت ثغرات كبيرة في سياق الأطر التشريعية التي تحظر اقتطاع النفقات التي تمثل رشاوى من الوعاء الضريبي (الفقرة 4 من المادة 12)، حيث تلقت مجموعة دول آسيا والمحيط الهادئ ومجموعة الدول الأفريقية 16 توصية لكل مجموعة، تليهما مجموعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي التي تلقت 8 توصيات. وتناولت توصيات أخرى طائفة واسعة من المسائل، منها معايير المحاسبة ومراجعة الحسابات في القطاع الخاص، والتعاون في مجال إنفاذ القوانين، ومدونات قواعد السلوك الخاصة بمؤسسات القطاع الخاص. وعلاوة على ذلك، وجه عدد قليل جدا من التوصيات بشأن الفقرة 3 من المادة 12 إلى الدول من جميع المجموعات الإقليمية (انظر الشكل 26)، باستثناء مجموعة الدول الأفريقية (12 توصية) ومجموعة دول آسيا والمحيط الهادئ (سبع توصيات)، مما يشير إلى أن تنفيذ هذا الحكم لا يطرح تحديات كبرى في أغلب المناطق.

الشكل 26

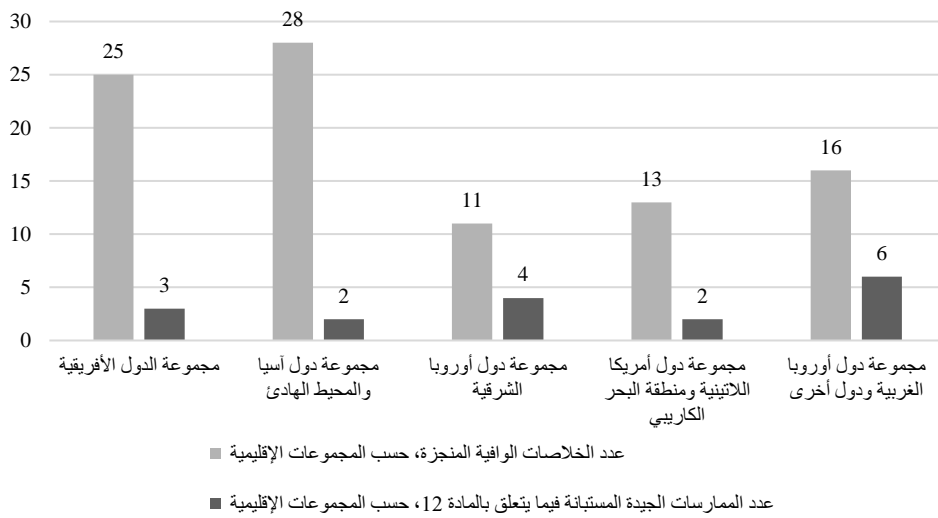
عدد التوصيات الصادرة بشأن كل فقرة من فقرات المادة 12، حسب كل مجموعة إقليمية وإجمالاً



41- واستُبينت سبع عشرة ممارسة جيدة فيما يتعلق بالمادة 12 من الاتفاقية فيما مجموعه 14 دولة طرفاً من جميع المجموعات الإقليمية (انظر الشكل 27). ويتعلق أكثر من نصف هذه الممارسات بشفافية المعلومات المتعلقة بالملكية النفعية. وتتعلق الممارسات الجيدة المتبقية بالشفافية في القطاع الخاص، ومشاركة كيانات القطاع الخاص في وضع سياسات مكافحة الفساد، والتعاون بين أجهزة إنفاذ القانون وكيانات القطاع الخاص، لا سيما في مجموعة دول أوروبا الشرقية ومجموعة دول أوروبا الغربية ودول أخرى.

الشكل 27

عدد الخلاصات الوافية المنجزة والممارسات الجيدة المستبانة فيما يتعلق بالمادة 12، حسب المجموعات الإقليمية



ثالثاً - نظرة استشرافية

42- يجبّد هذا التقرير تحليلاً لـ 931 خلاصة وافية منجزة وللمعلومات الأكثر تفصيلاً التي وردت في تقارير الاستعراضات القطرية. وسيُمكن إنجاز المزيد من الاستعراضات القطرية من إجراء تحليل أكثر شمولاً للاتجاهات الإقليمية السائدة في تنفيذ الاتفاقية بغية إعداد دراسة عن حالة تنفيذ الأحكام قيد الاستعراض خلال الدورة الثانية، لاستكمال الدراسة القائمة المتعلقة بالأحكام التي كانت قيد الاستعراض خلال الدورة الأولى⁽⁵⁾.

(5) مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، حالة تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد: التجريم وإنفاذ القانون والتعاون الدولي، الطبعة الثانية (فيينا، 2017).